

كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

محاضرات في منهجية إعداد مذكرة موجهة لطلبة

السنة الثانية ماستر -السداسي الأول – تخصص القانون الجنائي والعلوم
الجنائية

الأستاذة: بوقندول سعيدة

مقدمة:

تعد منهجية البحث العلمي الإطار المنظم الذي يهتدي به الباحث في دراسة موضوع معين، حيث يقوم بجمع المعلومات وتحليلها وتوظيفها وفق خطة دقيقة تقوم على التسلسل المنطقي والدقة العلمية والموضوعية. فهي ليست مجرد إجراءات شكلية، بل تمثل منظومة فكرية وعملية تضبط مسار البحث منذ لحظة اختيار الموضوع وصياغة الإشكالية، إلى غاية عرض النتائج ومناقشتها بصورة علمية رصينة. وتكمن أهمية المنهجية في كونها العنصر الذي يميز البحث العلمي عن غيره من أشكال الكتابة كالمقالات الصحفية أو الموضوعات الأدبية، إذ إن البحث العلمي لا يقوم على السرد أو الرأي الشخصي، وإنما يعتمد على التحليل والاستدلال والاستناد إلى مصادر موثوقة. كما أن الموضوعات التي يعالجها البحث العلمي – لاسيما في المجال القانوني والإنساني ترتبط ارتباطاً مباشراً بحقوق الأفراد وتنظيم المجتمع، مما يفرض على الباحث الالتزام بأقصى درجات الدقة والانضباط، لأن أي خلل منهجي قد يؤدي إلى نتائج مضللة أو استنتاجات غير سليمة.

وقد حرص العلماء على وضع أطر منهجية عامة يسترشد بها الباحثون، ضمناً لوحدة المعايير العلمية وتحقيقاً لمتطلبات الجودة الأكاديمية. غير أن هذه المنهجية تمثل الخطوط العريضة لخطة البحث ولا تعني مطلقاً تماثل البحوث أو تطابقها؛ فلكل بحث خصوصيته التي تفرضها طبيعة الإشكالية المطروحة وأهداف الدراسة والمنهج المعتمد. ومن ثمّ، فإن الأصالة والجدية والانفراد في المعالجة تبقى من السمات الجوهرية لأي عمل علمي متميز.

وعليه، فإن منهجية البحث هي تنظيم علمي لمراحل إعداد المذكرة، بدءاً من تحديد الموضوع وضبط الإشكالية، مروراً باختيار المنهج وأدوات التحليل، وصولاً إلى استخلاص النتائج وصياغة الخاتمة. وهي بذلك تشكل الدعامة الأساسية التي يقوم عليها كل بحث أكاديمي سليم، وتضمن له الاتساق والرصانة والقبول العلمي.

المحور الأول: المراحل المتبعة في إعداد مذكرة

تمرّ مذكرة البحث العلمي بجملة من المراحل المتتابعة والمنظمة، يُصطلح على تسميتها بـ«خطوات البحث العلمي»، ويُطلق عليها بعض الباحثين «أدوات البحث العلمي»، باعتبارها الوسائل والإجراءات التي يستند إليها الباحث في إنجاز عمله الأكاديمي. وتمثل هذه المراحل الإطار الإجرائي الذي يضبط مسار البحث ويوجه مختلف عملياته، بما يضمن خضوعه لمنهجية واضحة تقوم على التدرج المنطقي والانسجام بين عناصره.

فالالتزام بهذه الخطوات ليس مسألة شكلية، بل هو ضرورة علمية تفرضها طبيعة البحث الأكاديمي، إذ من خلالها يتم تحديد الموضوع بدقة، وصياغة الإشكالية، واختيار المنهج المناسب، وجمع البيانات وتحليلها، ثم عرض النتائج ومناقشتها بصورة موضوعية. كما تسهم هذه المراحل في تجنب العشوائية والارتجال، وتساعد الباحث على تنظيم أفكاره وترتيب أولوياته وفق خطة مدروسة. وعليه، فإن احترام خطوات البحث العلمي والالتزام بمضامينها يعد شرطاً أساسياً لإنجاز مذكرة علمية وفق طريقة ممنهجة وسليمة، تضمن سلامة النتائج وقابليتها للنقاش العلمي، وتعكس مستوى الجدية والصرامة الأكاديمية لدى الباحث.

المرحلة الأولى: مرحلة اختيار وضبط عنوان البحث

تعدّ مرحلة اختيار الموضوع من أهم المراحل في منهجية إعداد مذكرة الماجستير، بل يمكن القول إنها المرحلة الحاسمة التي يتوقف عليها نجاح البحث برمته. فمن خلالها يتحدد مدى توفيق الباحث في إحكام السيطرة على موضوعه، وقدرته على الإحاطة بجوانبه المختلفة، والوصول في النهاية إلى نتائج علمية ذات قيمة وأثر. فالاختيار غير الموفق قد يضع الباحث أمام صعوبات منهجية وعلمية تعرقل تقدمه، في حين أن الاختيار السليم يمهّد الطريق أمام بحث متماسك ومنتهج.

وتتطلب هذه المرحلة قدرًا كبيرًا من الدقة والتأني، إذ ينبغي على الباحث أن يسعى إلى انتقاء موضوع واضح المعالم، محدد الإطار، غير متشعب إلى حدّ يفوق إمكاناته الزمنية والعلمية. كما يُستحسن أن يكون الموضوع قابلاً للمعالجة والتحليل، وأن تتوفر بشأنه مادة علمية كافية تمكّن الباحث من بناء دراسته على أسس رصينة. فتوفر المراجع والمصادر يُعدّ عنصرًا جوهريًا، سواء تعلق الأمر بموضوع كلاسيكي متجذر في الأدبيات القانونية أو بموضوع حديث يواكب التطورات الراهنة.

غير أن اختيار موضوع حديث لا يعني بالضرورة غياب المراجع، بل يتعين التأكد من وجود أرضية علمية يمكن الانطلاق منها، حتى وإن كانت هذه المراجع ذات طابع نظري أو كلاسيكي يؤسس للإطار العام للموضوع. فعلى سبيل المثال، قد يتجه الباحث إلى تناول موضوع مرتبط بالدراسات الاستشرافية، ورغم ارتباطها بالمستقبل، إلا أنها تستند إلى قواعد ومنطلقات نظرية سابقة يمكن توظيفها وتحليلها. وهنا يبرز دور الباحث في الاجتهاد العلمي، من خلال اعتماد منهج الإسقاط والتحليل المقارن، واستثمار المعطيات القائمة في استشراف الاتجاهات المستقبلية.

وعليه، فإن مرحلة اختيار الموضوع ليست مجرد خطوة تمهيدية، بل هي عملية فكرية دقيقة تتطلب وعيًا علميًا ونظرة استراتيجية، لأنها تشكل الأساس الذي تُبنى عليه باقي مراحل البحث، وتحدد إلى حدّ بعيد مدى نجاح المذكرة في تحقيق أهدافها العلمية.

المرحلة الثانية: تحديد أسباب اختيار موضوع البحث

تُعدّ مرحلة اختيار الموضوع كذلك من المراحل الجوهرية التي تتأثر بعوامل ذاتية تتعلق بشخصية الباحث وميوله النفسية والفكرية. فنجاح البحث لا يرتبط فقط بأهميته العلمية، وإنما يتوقف أيضًا على مدى اقتناع الباحث به وشعوره بالارتياح نحوه؛ إذ لا يمكن فرض موضوع على الباحث أو إلزامه بالخوض في دراسة لا يؤمن بأهميتها أو لا يجد فيها دافعًا داخليًا يحقّزه على الاستمرار. فالقناعة الذاتية تمثل عنصرًا أساسيًا في ضمان الجدية والمثابرة، خاصة وأن إعداد مذكرة الماستر يتطلب جهدًا طويلًا وصبرًا علميًا متواصلًا.

وفي هذا السياق، قد يكون الدافع لاختيار الموضوع نابغًا من فضول علمي أو رغبة في استكشاف جانب غامض لم تتضح معالمه بعد في ذهن الباحث. فقد تستثير بعض الإشكاليات تفكيره، وتدفعه روح التساؤل وحبّ الاستطلاع إلى البحث عن إجابات دقيقة ومقنعة. كما أن عنصر التشويق العلمي والرغبة في خوض تجربة فكرية جديدة يسهمان في تعزيز ارتباط الباحث بموضوعه، فيسعى إلى كشف خباياه وتحليل أبعاده وتفسير ما يعتريه من غموض. وتُعرف هذه الدوافع بـ«الأسباب الذاتية» أو «المبررات الذاتية» لاختيار الموضوع، لأنها تنبع من الداخل وتعكس ميول الباحث واهتماماته الخاصة.

في المقابل توجد أسباب موضوعية تحكم اختيار الموضوع، ترتبط بطبيعته العلمية وأهميته في حد ذاته. فقد يكون الموضوع حديثًا يواكب تطورات تشريعية أو اجتماعية معاصرة تستدعي الدراسة والتحليل، أو يكون موضوعًا تقليديًا يراد إعادة قراءته في ضوء مستجدات جديدة قصد تجديده وتطوير معالجته. كما قد تنبع أهميته من كونه يطرح إشكالات عملية أو تطبيقية تفرض نفسها في الواقع، مما يستدعي مزيدًا من البحث والتعمق.

وعليه فإن اختيار الموضوع يتأسس على توازن بين الدوافع الذاتية التي تحقّز الباحث وتمنحه الحماس، والأسباب الموضوعية التي تمنح البحث قيمته العلمية وأهميته الأكاديمية. وكلما تحقق هذا التوازن، كان اختيار الموضوع أكثر نضجًا ووعيًا، وأسهم في إنجاز دراسة رصينة تستجيب لمتطلبات البحث العلمي.

المرحلة الثالثة: مرحلة جمع المراجع العلمية المتعلقة بموضوع البحث

تُعدّ هذه المرحلة بمثابة الأساس والمحور المركزي في مسار البحث العلمي، إذ تأتي مباشرة بعد مرحلة اختيار العنوان الذي تم انتقاؤه استنادًا إلى اعتبارات ذاتية وموضوعية. فإذا كان اختيار العنوان يمثل نقطة الانطلاق، فإن هذه المرحلة تمثل مرحلة التعمق والاستكشاف الفعلي لمضمون الموضوع، حيث ينتقل

الباحث من مجرد صياغة عنوان عام إلى تفكيك عناصره وتحليل جزئياته وتحديد النقاط الجوهرية التي سيبنى عليها موضوع الدراسة.

ومن خلال هذه الخطوة يبدأ الباحث في استجلاء الإطار المعرفي للموضوع، والبحث عن مكوثاته الأساسية، والإشكالات التي يثيرها، والجوانب التي تستحق الدراسة والتحليل. فهي مرحلة استكشاف علمي تهدف إلى تكوين رؤية واضحة وشاملة حول الموضوع، تمهيداً لوضع خطة دقيقة ومنسجمة تعكس فهماً عميقاً لمختلف أبعاده.

وتتحقق هذه المرحلة عملياً من خلال قيام الباحث بعملية مسح أكاديمي منهجي، سواء عبر الاتصال بالمكتبات الجامعية أو الوطنية للاطلاع على الكتب المتخصصة، والمجلات العلمية المحكمة، والأطروحات الجامعية، والرسائل الأكاديمية، والمقالات البحثية ذات الصلة. كما يمكن أن يعتمد على المسح الإلكتروني باستخدام شبكة الإنترنت، مع التركيز على قواعد البيانات الأكاديمية والمنصات العلمية التي تنشر أبحاثاً موثوقة. ويُعدّ هذا المسح خطوة ضرورية لتمكين الباحث من الإلمام بالدراسات السابقة، ومعرفة ما كُتب حول موضوعه، وتحديد الثغرات البحثية التي يمكنه معالجتها.

وكلما كانت عملية المسح شاملة ومنظمة، استطاع الباحث تكوين تصور واضح عن تفاصيل موضوعه وجزئياته، مما يسهل عليه لاحقاً إعداد خطة بحث متوازنة ومتراصة، تعكس وعياً علمياً بمختلف أبعاد الدراسة وتؤسس لبحث أكاديمي رصين ومتكامل.

المرحلة الرابعة: مرحلة القراءة الأولية للمراجع وفهم موضوع البحث

تأتي هذه المرحلة مباشرة بعد جمع المعلومات والوثائق المتعلقة بالموضوع، إذ لا يكفي الاطلاع على عدد من المراجع دون تقييم أولي لمحتواها. ففي البداية يقوم الباحث بقراءة سريعة للمصادر للتأكد من مدى احتوائها على عناصر الموضوع الأساسي، والتحقق مما إذا كانت صالحة لمعالجته، أم أن بعض عناوينها توجي بالارتباط بالموضوع لكنها في الواقع تتناول زاوية مختلفة أو موضوعاً آخر بصياغة مغايرة. ويهدف هذا الفحص الأولي إلى تجنب إهدار الوقت في جمع مراجع لا علاقة لها بالدراسة، وهو أمر شائع عند وجود عناوين قريبة من عنوان البحث لكنها تختلف في المتن والمضمون.

وبعد انتقاء مجموعة من المراجع التي تضمن جوانب مهمة ترتبط بالموضوع، ينتقل الباحث إلى مرحلة القراءة المعمقة. تهدف هذه المرحلة إلى فهم تفاصيل كل مرجع، واستيعاب جزئياته، وتحديد مدى توافقها مع أدبيات البحث، وذلك بما يمكنه لاحقاً من بناء تحليل متكامل ودقيق للموضوع، حيث تساهم القراءة في

1. فهم الموضوع: لتكوين نظرة علمية على مختلف أبعاد البحث وقدرته على استيعاب التفاصيل الدقيقة.

2. اكتساب القدرة على التحليل والأسلوب العلمي القوي: بحيث يتمكن الباحث من تفسير المعلومات ومقارنتها ومناقشتها وفق منهج علمي متماسك.

3. تنمية القدرة المنطقية والمنهجية: لتسهيل إعداد خطة البحث بشكل علمي ومنظم، بما يضمن تسلسل الأفكار وترابطها.

4. اكتساب ثروة لغوية وفنية متخصصة: تمكن الباحث من صياغة المعلومات والأفكار بأسلوب دقيق وواضح، مع استخدام المصطلحات العلمية الملائمة.

وبالتالي، تُعد القراءة — بكل مراحلها، من التصفح السريع إلى التحليل العميق — خطوة أساسية لترسيخ أساس معرفي متين يضمن نجاح البحث واستكمالها بطريقة منهجية متكاملة

تتطلب عملية القراءة الناجحة في البحث العلمي الالتزام بمجموعة من الشروط الأساسية لضمان تحقيق الهدف المرجو منها، وهو التمكن الكامل من موضوع البحث والتعمق في فهمه. من أبرز هذه الشروط:

• شمولية القراءة: يجب أن تشمل جميع المصادر والمراجع ذات الصلة بالموضوع، سواء كانت كتبًا، مقالات علمية، رسائل جامعية، أو وثائق متخصصة.

• القدرة على التحليل والنقد: ينبغي أن يمتلك الباحث القدرة على الفهم العميق للمعلومات، والتحليل العلمي المنهجي، والتعليق النقدي على الآراء المختلفة، بما يعزز من جودة البحث ودقته.

المرحلة الخامسة: إعداد خطة لموضوع البحث

تمثل مرحلة إعداد الخطة الأولية امتدادًا طبيعيًا لمرحلة القراءة، إذ تساعد الباحث على تنظيم أفكاره من خلال تحديد العناوين الرئيسية والفرعية التي تشكل الهيكل المبدئي للدراسة. ومن خلال هذه الخطة يستطيع الباحث الانطلاق في كتابة البحث أو تلخيص المعلومات الخاصة ببعض فروع الدراسة.

غير أن هذه الخطة تظلّ مبدئية وليست نهائية، إذ قد تظهر أفكار جديدة أو يتم العثور على مراجع إضافية خلال سير البحث، مما قد يدفع الباحث إلى تعديل الخطة جزئيًا أو كليًا. وتعد هذه المرونة أمرًا ضروريًا لضمان انسجام البحث مع المستجدات والمعطيات المكتشفة أثناء الدراسة.

المحور الثاني: مرحلة تحرير المذكرة

بعد استكمال مرحلة القراءة، تتبلور فكرة الموضوع في ذهن الباحث، وتتضح عناصره الأساسية وفروعه الجزئية. هذا الوضوح الذهني يمكّن الباحث من هيكلة موضوعه ورسم مخطط متكامل يسهل عليه

عملية الكتابة، وفق أسس علمية واضحة ومعايير منهجية دقيقة. ويُعدّ التخطيط الجيد خطوة حيوية لضمان انسجام البحث، وتسهيل عرض المعلومات بطريقة مرتبة ومنطقية.

أولاً: مرحلة الكتابة

تشكل مرحلة الكتابة جوهر البحث العلمي، إذ ينتقل الباحث فيها من مرحلة الجمع والتحليل إلى صياغة المحتوى وعرضه بطريقة أكاديمية منظمة. وتعد هذه المرحلة شاقة، لأنها تتطلب نقل الصورة الكاملة للموضوع للقارئ، بدءاً من طرح الإشكالية، مروراً بالتحليل والمناقشة، وصولاً إلى النتائج المستخلصة، مع إبراز شخصية الباحث العلمية في كل تفصيل من التفاصيل.

ويتمثل الهدف الأساسي من الكتابة العلمية في:

- إعلام القارئ بالجهود المبذولة وأساليب إعداد البحث.
 - عرض النتائج والمخرجات بطريقة منهجية مدعومة بالأدلة والحجج المنطقية.
 - إبراز قدرة الباحث على التحليل والربط بين المعلومات بطريقة علمية.
 - إظهار شخصية الباحث وتميزه في معالجة الموضوع المطروح وإضفاء قيمة علمية على البحث.
- وبذلك، تمثل مرحلة الكتابة التتويج النهائي لمختلف مراحل البحث السابقة، حيث تتكامل القراءة، والتحليل، والتخطيط في عمل أكاديمي متكامل يعكس الجدية والدقة والمنهجية العلمية.

ثانياً: مقومات كتابة البحث العلمي

لكتابة بحث علمي ناجح وصياغته بأسلوب أكاديمي سليم، يجب على الباحث الالتزام بمجموعة من المقومات الأساسية التي تضمن سلامة البحث وجودته العلمية. هذه المقومات تساعد الباحث على التعبير عن أفكاره بطريقة منطقية ومنهجية، وتمنحه القدرة على الوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة.

1. تحديد وتطبيق منهج البحث العلمي المعتمد

يُعد تطبيق منهج البحث العلمي من المقومات الجوهرية والأساسية لكتابة البحث العلمي بطريقة علمية رصينة. ويتعين على الباحث اختيار منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي المناسبة لدراسته، والالتزام بمبادئها، ومراحلها، وأساليبها بدقة وصلابة. فهذا الالتزام يضمن الوصول إلى نتائج علمية دقيقة ويمنع الانحراف عن المنهجية العلمية، كما يتيح للباحث بناء دراسة متماسكة متوافقة مع معايير البحث الأكاديمي.

2. الأسلوب العلمي المعتمد في كتابة موضوع البحث

يمثل الأسلوب العلمي عاملاً رئيسياً في نجاح البحث، ويشير إلى قدرة الباحث على صياغة أفكاره بطريقة موضوعية ومنطقية. ويشتمل الأسلوب الجيد على العناصر التالية:

1. اللغة الفنية المتخصصة: استخدام لغة علمية دقيقة وواضحة، سليمة في تركيبها ودلالاتها، تعكس مستوى الباحث وتمكن القارئ من فهم المعاني الدقيقة للمصطلحات.

2. التركيز المباشر: الانطلاق من حقائق وأفكار واضحة وفرضيات محددة، مع تجنب التشتت أو الحشو غير الضروري، بحيث تظل الكتابة منسجمة مع أهداف البحث وإشكاليته.

ج- الأمانة العلمية عند كتابة البحث العلمي

تُعد الأمانة العلمية حجر الزاوية في البحث الأكاديمي، وتتطلب احترام مجموعة من القواعد لضمان مصداقية البحث، ومن أبرزها:

- الدقة في الاقتباس: فهم ما يُراد نقله بدقة قبل اقتباسه.
- التمهيد وعدم التسليم المطلق: عدم قبول القواعد أو الأحكام أو الفرضيات أو الآراء كحقائق مطلقة ونهائية دون تحليل ومقارنة.
- الاختيار الواعي للمراجع: الحرص على انتقاء ما يُقتبس بعناية، والتأكد من صحاحيته وارتباطه بسياق البحث.
- الدقة أثناء النقل: تجنب الأخطاء والهفوات أثناء عملية الاقتباس، مع المحافظة على المعنى الأصلي للمصادر.
- الانسجام السياقي: الحرص على توافق الاقتباسات مع سياق البحث وعدم حدوث تنافر بين المعلومات المقتبسة وسياق الموضوع.

إن الالتزام بهذه المقومات يضمن للبحث العلمي الصدق والمنهجية، ويسهم في إبراز قدرة الباحث على الإنتاج العلمي المتميز، ويمنحه مصداقية علمية عالية عند تقديم الدراسة للنشر أو المناقشة الأكاديمية.

المحور الثالث: استخدام مناهج البحث العلمي وتوظيفها بما يتماشى وموضوع البحث

يتطلب إعداد البحث العلمي إلمامًا واسعًا بعدة مناهج من مناهج البحث العلمي، فضلاً عن التمكن من طريقة واضحة ومحددة لإعداد البحث، وهو ما يُعرف أكاديميًا بمصطلح "منهجية البحث". وتُعد منهجية البحث إطارًا منظمًا يمكّن الباحث من وضع تصور شامل لمشكلة أو موضوع علمي، واختيار الأساليب المناسبة لدراسته. كما أن اختيار موضوع البحث منذ البداية يعد العامل المحدد لنوعية المناهج التي يمكن للباحث اعتمادها، إذ يترابط الموضوع وطبيعة المنهج بطريقة وثيقة تضمن فعالية البحث ودقته.

أولاً: المنهج التاريخي

يُعد المنهج التاريخي بدراسة الظواهر والأحداث عبر أبعادها الزمنية، إذ يقوم الباحث من خلاله بإرجاع الأشياء إلى الماضي لفهم كيفية تطورها وتأثيرها على الحاضر. ويتيح هذا المنهج الاطلاع على الدراسات

والأبحاث العلمية السابقة، وتحليل مدى مساهمتها في تقدم المعرفة، واستثمار الدروس المستفادة في صياغة معطيات البحث الحالي.

كما يقوم الباحث باستخدام المنهج التاريخي بإسقاط الأحداث الماضية على الواقع المعاصر، بهدف تفسير الظواهر الحالية وفهم أسبابها وتداعياتها، ومن ثم وضع تنبؤات مستقبلية تستند إلى تحليل علمي دقيق للوثائق والأحداث التاريخية. ويعد هذا المنهج من أهم المناهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتاريخية، حيث يربط بين الماضي والحاضر لتقديم رؤية شاملة للمشكلة المدروسة.

أهمية المنهج التاريخي:

1. حل المشكلات المعاصرة بالاعتماد على خبرات الماضي: يساعد الباحث على استخلاص الدروس والعبر لتفسير الظواهر الحالية ووضع حلول مناسبة.

2. إلقاء الضوء على الاتجاهات الحاضرة والمستقبلية: من خلال دراسة الأحداث الماضية، يمكن تحديد تأثيراتها على الحاضر واستشراف مستقبل الظواهر.

3. تأكيد أهمية التفاعلات التاريخية: يوضح المنهج كيفية تأثير الأحداث الماضية على الحاضر، ويبرز القيمة النسبية للتفاعلات المختلفة عبر الزمن.

4. إعادة تقييم البيانات والنظريات: يتيح مراجعة الفروض أو التعميمات العلمية الحالية في ضوء ما توفره الدراسات التاريخية، مما يعزز من دقة الاستنتاجات والنتائج البحثية.

وباستخدام المنهج التاريخي، يتمكن الباحث من الجمع بين التحليل الدقيق للوثائق التاريخية وفهم السياقات الماضية، الأمر الذي يثري البحث ويمنحه عمقاً علمياً يُسهم في صياغة نتائج دقيقة وموثوقة.

2. خطوات تطبيق المنهج التاريخي في البحث العلمي.

يعتمد الباحث عند استخدام المنهج التاريخي على مجموعة من الخطوات الأساسية لضمان دقة البحث وموثوقيته، ومن أبرزها:

1. تحديد مشكلة البحث بدقة: وهي خطوة حاسمة لتوضيح الهدف الأساسي للدراسة وتحديد نطاقها الزمني والمكاني.

2. جمع البيانات اللازمة للبحث: مع ضرورة التنوع في المصادر، والتمييز بين المصادر الأولية مثل الوثائق الأصلية والمخطوطات، والمصادر الثانوية مثل الدراسات السابقة والمقالات التحليلية.

3. نقد مصادر البيانات: تقييم صحة المراجع ومصداقيتها، والتحقق من دقتها وخلوها من التحيز أو التضليل، لضمان مصداقية النتائج.

4. تسجيل النتائج وتفسيرها ومناقشتها: وفقاً للأهداف المحددة للدراسة، مع ربط النتائج بالتحليل التاريخي وإبراز العلاقة بين الماضي والحاضر، واستشراف الدروس المستقبلية الممكنة.

مزايا وعيوب المنهج التاريخي

أ. مزايا المنهج التاريخي:

- دراسة الظواهر عبر الزمن: يتيح هذا المنهج للباحث تحليل الظاهرة في الفترات الماضية والحالية، واستخدام ذلك لتقديم مؤشرات وتنبؤات مستقبلية.
- المرونة في الدمج مع مناهج أخرى: يمكن توظيف المنهج التاريخي بالتوازي مع مناهج أخرى في بحث علمي واحد لتعزيز شمولية الدراسة وعمق التحليل.

ب. عيوب المنهج التاريخي:

- صعوبة تقييم البيانات التاريخية وتجريبها: فقد تتضمن المصادر معلومات خاطئة نتيجة التحيز أو التزييف، مما يصعب الوصول إلى نتائج دقيقة.
- تحديات تطبيق الأسلوب العلمي: دراسة الظاهرة التاريخية تتطلب تفسيراً مختلفاً وأساليب تحليلية متخصصة، ما يجعل تطبيق التجربة العلمية المباشرة صعباً.
- صعوبة تكوين الفروض والتحقق منها: غالباً ما تكون البيانات التاريخية معقدة، ويصعب تحديد علاقة السبب بالنتيجة بشكل واضح.
- عدم إمكانية إخضاع البيانات للتجريب: ويجبر الباحث على الاكتفاء بالنقد الداخلي والخارجي للمصادر.

- صعوبة التعميم والتنبؤ: لأن الظواهر التاريخية مرتبطة بسياقات زمنية ومكانية محددة، ما يجعل تكرارها أو توقع نتائج مماثلة أمراً معقداً.
- باختصار، بينما يُعتبر المنهج التاريخي أداة قوية لفهم التطورات الماضية وربطها بالحاضر واستشراف المستقبل، إلا أنه يواجه قيوداً متعلقة بموثوقية البيانات وصعوبة التجريب، ما يتطلب من الباحث الجمع بين الدقة النقدية والمرونة التحليلية لضمان تحقيق نتائج علمية موثوقة.

ثانياً: المنهج الوصفي في البحث العلمي

يُعد المنهج الوصفي من أبرز وأهم مناهج البحث العلمي، إذ يتصدر قائمة المناهج المستخدمة لتفصيل الدراسات البحثية. ونادراً ما يخلو أي بحث علمي منه، سواء استُخدم بشكل مستقل أو بالتداخل مع منهج آخر، لما له من قدرة على تقديم وصف دقيق للظواهر وتحليلها بشكل منهجي. ويتميز هذا المنهج

بقدرته على دراسة الإشكاليات والموضوعات ذات النزعة الوصفية، أي تلك التي تتوفر لها معلومات نوعية وليست بالضرورة عددية، وهو شائع الاستخدام بشكل خاص في الأبحاث الاجتماعية والقانونية.

1. خطوات المنهج الوصفي

تتمحور خطوات استخدام المنهج الوصفي حول عدة مراحل أساسية لضمان دقة البحث:

1. تحديد مشكلة البحث: صياغة الإشكالية بوضوح لتوجيه الدراسة بشكل محدد.
2. جمع البيانات والمعلومات: تجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول المشكلة من مصادر متنوعة وموثوقة.
3. وضع الفرضيات أو الأسئلة البحثية: صياغة تخمينات علمية أو أسئلة تهدف إلى تفسير الظاهرة المدروسة.
4. تحليل المعلومات: إجراء التحليلات الإحصائية والنوعية للبيانات المجمعة واستخلاص النتائج والقرائن.
5. اختبار الفرضيات: التأكد من صحة الفرضيات ومدى الاعتماد عليها بناءً على النتائج والتحليلات.

2. مميزات المنهج الوصفي

- كشف خبايا الظواهر الوصفية بدقة: إذ يسمح بفهم طبيعة الظاهرة وتحليل أبعادها المختلفة.
- دراسة العلاقات بين المتغيرات: يمكن من تحديد كيفية ارتباط المتغيرات المختلفة بالظاهرة المدروسة.
- الاعتماد على التحليل والموضوعية: يتيح جمع المعلومات بطريقة منظمة ودقيقة، بعيداً عن التحيز الشخصي.

3. عيوب المنهج الوصفي

- احتمالية التحيز: قد يظهر من جانب الباحث عند اختيار مصادر محددة أو تفضيل بعض المعلومات على غيرها، ما قد يؤثر على صحة البيانات.
- الارتباط الزمني والمكاني: يعتمد على دراسة مشكلة محددة بزمان ومكان معين، ما يصعب معه تعميم النتائج على سياقات أخرى.
- إمكانية الحصول على معلومات خاطئة: سواء كانت هذه المعلومات عن طريق الخطأ أو بشكل غير مقصود من المصادر.
- محدودية التنبؤ: نظراً لتأثر المشكلة المدروسة بعدد من العوامل المتغيرة التي قد تغير من طبيعتها أو تؤثر في تطورها، يصبح التنبؤ بالنتائج المستقبلية محدوداً.

باختصار، يُعد المنهج الوصفي أداة قوية لفهم الظواهر الاجتماعية والقانونية وغير العددية، ويتميز بالدقة والموضوعية، لكنه يحتاج إلى حذر الباحث من التحيز وضبط مصادر البيانات لتفادي الأخطاء أو سوء التفسير.

ثالثاً: المنهج التحليلي في البحث العلمي

يُعتبر المنهج التحليلي أحد مناهج البحث العلمي الفرعية، وغالبًا ما يُستخدم كمكمل لمناهج أخرى مثل المنهج الوصفي أو الاستقرائي، ويشمل أيضًا أشكالاً مركبة مثل المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي التحليلي، والمنهج المقارن التحليلي. ويقوم هذا المنهج على ثلاثة عناصر أساسية:

1. تفكيك المشكلة إلى جزئيات: تحليل الظاهرة إلى عناصرها الأساسية لفهمها بعمق.
2. التقويم والنقد لكل جزء بشكل مستقل: دراسة كل جزء بدقة، وتقييمه نقديًا للتحقق من قوته وضعفه.

3. التركيب والاستنتاج العلمي: إعادة بناء الصورة الكلية للموضوع بعد التحليل، واستنباط الأحكام العامة والتعميمات الممكنة.

ويُعرف المنهج التحليلي بأنه عملية تفكيك للمشكلة، ودراسة جزئياتها بدقة عبر التحليل والنقد، ثم استعادة الصورة الكلية واستنتاج الأحكام العلمية والتعميمات. ويُعد من أهم المناهج التي تمكن الباحث من الوصول إلى فهم عميق ودقيق للموضوع.

مميزات وعيوب المنهج التحليلي

مميزاته:

- التعمق في دراسة موضوع معين، مما يتيح استخراج خلاصة دقيقة وشاملة.
- القدرة على الوصول إلى حلول علمية واضحة تسهم في معالجة الإشكاليات البحثية.

عيوبه:

- صعوبة التطبيق العملي، إذ يتطلب خبرة كبيرة من الباحثين والمأمًا واسعًا بالمجال المدروس.
- لا يمكن الاعتماد عليه بمفرده لإعداد دراسة علمية كاملة، ويُفضل استخدامه بالاشتراك مع مناهج أخرى لتعزيز شمولية البحث ودقته.

رابعاً: المنهج المقارن

يُستخدم المنهج المقارن بكثرة في الأبحاث القانونية والاجتماعية والشرعية، ويهدف إلى إجراء مقارنة موضوعية بين ظاهرتين أو أكثر في أماكن أو سياقات مختلفة. ويتيح هذا المنهج للباحث الاطلاع على النتائج

والخبرات التي توصل إليها الآخرون في دول أو بيئات مختلفة، واستثمار هذه المعرفة بما يتناسب مع الظروف المحلية، أو تعديل الحلول لتلائم السياق الخاص بالدراسة.

طرق استخدام المنهج المقارن

هناك عدة طرق يمكن للباحث الاعتماد عليها عند تطبيق المنهج المقارن في البحث العلمي، وخاصة في العلوم الاجتماعية، ويختار الباحث الطريقة التي تتناسب مع أهداف بحثه وطبيعة الموضوع. من أبرز هذه الطرق:

• المقارنة الزمنية: مقارنة ظواهر أو أحداث عبر فترات زمنية مختلفة لفهم تطورها وتأثير الماضي على الحاضر.

• المقارنة المكانية: دراسة ظواهر في مناطق جغرافية مختلفة وتحليل أوجه التشابه والاختلاف بينها.

• المقارنة القانونية أو التشريعية: مقارنة القوانين أو الأنظمة المعمول بها في دول مختلفة

لاستخلاص أفضل الممارسات الممكنة.

• المقارنة الوظيفية أو الإجرائية: تحليل كيفية تنفيذ الإجراءات أو السياسات في سياقات مختلفة

واستكشاف نتائجها العملية.

وباستخدام المنهج المقارن، يمكن للباحث تطوير فهم أعمق للموضوع، وتقديم توصيات وحلول قائمة

على تحليل علمي موضوعي، مع الاستفادة من التجارب الدولية بما يخدم البحث في السياق المحلي.

أ. طريقة الاتفاق

طرق استخدام المنهج المقارن

يعتمد المنهج المقارن على مجموعة من الطرق التحليلية التي تساعد الباحث على تحديد العوامل

المشتركة والاختلافات بين الظواهر، وتحليل العلاقات بينها بشكل دقيق:

أ. طريقة الاتفاق

تُستخدم عندما يكون هناك عامل مشترك واحد يُعد السبب الأساسي في حدوث الظاهرة، ولا يمكن

للظاهرة أن تتحقق أو تحدث بدون وجود هذا العامل. ويُركّز الباحث في هذه الطريقة على الكشف عن هذا

العامل وإبرازه كسبب رئيسي.

ب. طريقة الاختلاف

تركّز على الكشف عن الاختلافات بين الظواهر أو المجموعات محل الدراسة. فمثلاً، إذا كانت هناك

مجموعتان تشتركان في كافة الصفات إلا في صفة واحدة، فإن الفرق بينهما يرجع إلى هذه الصفة المختلفة،

ويتولى الباحث توضيحها وتحليل أثرها بما يثري الدراسة.

ج. الطريقة المشتركة

تمثل دمجًا بين طريقتي الاتفاق والاختلاف، إذ يتيح استخدام هذه الطريقة للباحث التعرف على العامل المشترك الضروري لحدوث الظاهرة، وفي الوقت نفسه التأكيد على أن الاختلافات المحددة تؤثر على النتائج بشكل واضح، ما يضيف بعدًا تحليليًا متعمقًا للبحث.

د. طريقة التغيير النسبي

تُعنى بدراسة العلاقة بين السبب والمسبب، بحيث يؤدي أي تغيير في السبب — سواء زيادة أو نقصان — إلى تغيير مقابله في المسبب، مما يساعد الباحث على فهم ديناميكية الظواهر وتحليل تأثير العوامل المختلفة بدقة.

خطوات المنهج المقارن

1. تحديد موضوع المقارنة: على الباحث اختيار الموضوع الذي سيتم تحليله، مع فهم كامل لمشكلة البحث والعينة المستهدفة.

2. وضع متغيرات المقارنة: تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف بين المتغيرات قيد الدراسة، مع ترتيبها بطريقة منظمة تسهّل عملية التحليل.

3. تفسير بيانات موضوع المقارنة: الاطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بالظاهرة، ثم إجراء المقارنة للوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية.

خامسًا: المنهج التجريبي

يُعد المنهج التجريبي أحد أهم مناهج البحث العلمي، خاصة في العلوم التطبيقية، ويتميز بالاعتماد على الملاحظة الدقيقة والتجارب العملية لاختبار الفرضيات واستخلاص الحقائق العلمية.

ويهدف المنهج التجريبي إلى:

- الوصول إلى المعرفة الدقيقة للظواهر عن طريق التجريب.
- استخراج النظريات والمُسلمات العلمية بناءً على الأدلة الملاحظة.
- تحقيق فهم عملي للسببية بين العوامل المختلفة في التجربة.

ويعود استخدام المنهج التجريبي إلى العصور القديمة، حيث اعتمده الفلاسفة اليونانيون، ولاحقًا استخدمه العلماء العرب والمسلمون، ثم شُرع في تطبيقه بشكل موسع في العلوم الحديثة خلال القرون الوسطى في أوروبا.

يعد المنهج التجريبي الأقرب إلى الطبيعة الفضولية للإنسان، إذ يلبي رغبة الباحث في الملاحظة والتجريب والاكتشاف العلمي بطريقة منهجية وعلمية دقيقة. المنهج التجريبي في البحث العلمي يُعد المنهج التجريبي من أهم مناهج البحث العلمي، ويتميز بقدرته على اختبار الفرضيات بطريقة علمية دقيقة، خاصة في العلوم التطبيقية والطبيعية، من خلال الملاحظة الدقيقة والتجربة العملية. ويهدف هذا المنهج إلى التعرف على العلاقات السببية بين المتغيرات، وإثبات أثر السبب على النتيجة.

1. خطوات المنهج التجريبي

1. الملاحظة الدقيقة للظاهرة: مراقبة ظاهرة متكررة بنفس الهيئة، مع تحديد جميع المتغيرات المؤثرة فيها.

2. صياغة الفرضيات: وضع توقعات علمية يمكن اختبارها من خلال التجارب.

3. إجراء التجارب: تنفيذ التجارب في ظل ظروف محددة يهيئها الباحث، ومن ثم الوصول إلى الحقائق العلمية والتحقق من صحة الفرضيات.

2. مميزات وعيوب المنهج التجريبي

أ. مميزات المنهج التجريبي

- إمكانية الجزم بمعرفة أثر السبب على النتيجة بشكل مباشر.
- القدرة على ضبط المتغيرات الخارجية التي قد تؤثر على المتغير التابع، ما يزيد دقة النتائج.
- مرونة المنهج بسبب تعدد تصميماته، ما يسمح بتكييفه مع حالات وظواهر متنوعة.
- القدرة على الوصول إلى براهين دقيقة ومطلقة مقارنة بالمنهج الوصفي أو التاريخي.
- التعرف على المتغيرات البحثية ودراسة العلاقات بينها بشكل منهجي.

ب. عيوب المنهج التجريبي

- صعوبة تعميم النتائج على مجتمع البحث الكامل، خاصة عند استخدام عينات محدودة.
- التجارب غالبًا تجرى على عينات صغيرة، مما يحد من إمكانية تعميم النتائج إلا إذا كانت العينة ممثلة بدقة للمجتمع.

- التجربة تثبت علاقات معينة ولا تضيف معلومات جديدة بالضرورة، بل تؤكد ما هو موجود.
- دقة النتائج تعتمد على أدوات القياس المستخدمة.

- صعوبة ضبط العوامل المؤثرة بشكل كامل، خاصة في الدراسات الإنسانية.
- غالبًا ما تجرى التجارب في ظروف صناعية بعيدة عن الواقع الطبيعي، وقد يغير الأفراد سلوكهم

نتيجة شعورهم بالتجربة.

- صعوبات أخلاقية وفنية وإدارية عند تطبيق التجارب على الظواهر الإنسانية.
- العوامل والمتغيرات غالبًا ما تتفاعل ضمن شبكات معقدة، ما يجعل من الصعب عزل أثر عامل معين بمفرده.

سادسًا: المنهج الاستقرائي

يعد المنهج الاستقرائي من أقدم مناهج البحث العلمي، وارتبط منذ قرون بعلم المنطق. ويقوم هذا المنهج على الارتقاء من الحالات البسيطة إلى قواعد وأسس عامة، بحيث ينتقل الباحث من ملاحظات فردية أو بيانات محددة إلى استنتاجات عامة وشاملة.

- يستخدم المنهج الاستقرائي لتحقيق نتائج أعم وأكثر شمولًا من المقدمة أو البيانات الأولية.
- يمتاز بقدرته على التعميم واستخلاص قواعد علمية قابلة للتطبيق على حالات مماثلة.
- يمكن توظيفه في العلوم الطبيعية لدراسة الظواهر التجريبية، كما يُستخدم في العلوم الإنسانية لاستنتاج العلاقات والقواعد العامة من الملاحظات الجزئية.

باختصار، يعطي المنهج الاستقرائي الباحث القدرة على استخلاص أنماط عامة من ملاحظات محددة، ما يجعل منه أداة فعّالة في بناء النظريات العلمية وتوسيع قاعدة المعرفة في مختلف المجالات لمنهج الاستقرائي في البحث العلمي

يُعد المنهج الاستقرائي من المناهج الأساسية في البحث العلمي، ويقوم على الارتقاء من الملاحظات الجزئية إلى استنتاجات عامة، بحيث ينتقل الباحث من بيانات محددة إلى استنتاج قواعد عامة قابلة للتطبيق على الحالات المماثلة.

1. خطوات المنهج الاستقرائي

1. الملاحظات: يقوم الباحث بجمع البيانات المتعلقة بالظواهر محل الدراسة، وتحليلها وتصنيفها، ثم تلخيصها لفهم طبيعة الظاهرة وتحديد العلاقات بين عناصرها.
2. الفرضيات: هي مجموعة من الأفكار أو التخمينات التي يستنتجها الباحث لتفسير الظاهرة، ويضع أكثر من فرضية للمقارنة بينها واختيار الأنسب.
3. التجارب: إجراء اختبارات أو تجارب للتحقق من صحة الفرضيات، والتأكد من مدى نجاح المنهج في تفسير الظاهرة المدروسة.

2. أنواع المنهج الاستقرائي

أ. الاستقراء الكامل (اليقيني)

- يعتمد على ملاحظة كافة الظواهر المتعلقة بموضوع البحث قبل إصدار الأحكام النهائية.

• دقيق جدًا لكنه يستغرق وقتًا أطول، ويعرف بأنه بطيء ولكنه موثوق النتائج.

ب. الاستقراء الناقص (غير اليقيني)

• يعتمد على دراسة جزء من الظاهرة ثم تعميم النتائج على الكل.

• أسرع من الاستقراء الكامل لكنه أقل دقة، ولا يعطي معلومات شاملة مثل الاستقراء الكامل.

3. مميزات وعيوب المنهج الاستقرائي

أ. المميزات

• يطوّر مهارات التفكير والملاحظة لدى الباحث.

• يعزز المشاركة الفعالة للباحث في عملية الدراسة، ويقوي الدراسة الذاتية.

• يساهم في تنمية الثقة بالنفس لدى الباحث عند التعامل مع البيانات وتحليلها.

ب. العيوب

• لا يمكن استخدامه لجميع الموضوعات أو التخصصات العلمية.

• قد لا يكون مناسبًا لجميع الباحثين أو الطلاب، حسب أسلوب التعلم.

• الاستخدام المتكرر قد يجعل الدراسة ميكانيكية أو روتينية.

منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية وصياغة المذكرة الاستخلاصية

المحور الرابع: منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي

تعد الدراسات التطبيقية في القانون، وخاصة التعليق على الأحكام أو القرارات القضائية، من أهم

التطبيقات العملية للبحث القانوني.

إتقان التعليق على حكم أو قرار قضائي يتطلب:

1. الإلمام بالمعارف النظرية: فهم أساسيات القانون والموضوع محل الحكم أو القرار.

2. استيعاب المنهجية القانونية: القدرة على تقييم الحكم أو القرار وفق أسس علمية ومنهجية

سليمة.

خطوات منهجية التعليق:

• تحديد المقصود بالحكم أو القرار القضائي: فهم طبيعة القرار، من أصدره، والنصوص القانونية

التي استند إليها، والوقائع محل الدراسة.

• تطبيق منهجية التعليق: تحليل القرار وتقييمه وفق مبادئ المنهجية القانونية، مع إبراز نقاط

القوة والضعف، ومدى اتساقه مع القواعد القانونية والتشريعات المعمول بها، وصولاً إلى تقديم خلاصة أو

توصيات منهجية.

بهذه الطريقة، يتمكن الباحث أو الطالب من إعداد مذكرة استخلاصية دقيقة، تجمع بين الفهم القانوني العميق والقدرة التحليلية على تقييم الأحكام القضائية بشكل منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية

1. المقصود بالتعليق على حكم أو قرار قضائي

يمكن تبسيط مفهوم الحكم أو القرار القضائي على أنه كل نزاع يُعرض على الجهات القضائية بخصوص مسألة معينة، فيصدر بشأنه حكم أو قرار يؤدي إلى تحليل وتفسير قانوني لتلك المسألة. وعليه، فإن التعليق على حكم أو قرار قضائي هو عملية تحليلية وتطبيقية في آن واحد، تهدف إلى دراسة القرار القضائي من منظور منهجي، مع التركيز على المنطق الذي اعتمده القاضي في الربط بين القاعدة القانونية والوقائع الواقعية للنزاع، وهو ما يفضي إلى صياغة منطوق الحكم.

أهم ملاحظات حول التعليق:

- الهدف من التعليق ليس حل المشكلة القانونية، إذ أن القضاء قد أصدر حكمه بالفعل.
- التعليق يهدف إلى فهم الاتجاه الذي اتبعه القضاء في الحكم.
- لا يجوز الغوص في بحث نظري موسع عن الموضوع العام للقرار، بل يقتصر التعليق على مسألة قانونية محددة تناولها الحكم.

بمعنى آخر، التعليق ليس دراسة كاملة للقانون، بل تحليل منطقي وموضوعي للقرار القضائي في سياقه الخاص، مع إبراز أسباب القرار ومبرراته القانونية.

المحور الخامس: مرحلة توثيق المراجع المعتمدة في موضوع البحث

تُعتبر مرحلة التهميش أو التوثيق من المراحل الحيوية في إعداد البحث العلمي، حيث ترتبط ارتباطاً مباشراً بمفهوم الأمانة العلمية.

أهمية التهميش:

- ينص على ضرورة نسب كل معلومة أو فكرة للباحث الأصلي، سواء كان ذلك اقتباساً حرفياً أو شرحاً لمفهوم معين متعلق بالبحث.
- يهدف إلى تجنب السرقة العلمية أو الانتحال الأدبي، وهو ما يعزز مصداقية البحث وموثوقيته.

شروط وأسس التهميش:

- على الباحث الاطلاع على قواعد الأمانة العلمية وشروط التوثيق قبل البدء في الكتابة.
- التوثيق يجب أن يشمل المراجع الكاملة لكل معلومة، سواء من كتب، مقالات، أو قرارات قضائية.

- يوصى بالرجوع إلى القرارات الأكاديمية الرسمية المتعلقة بالأمانة العلمية، مثل القرار 933، لفهم الإجراءات القانونية والأخلاقية الواجب اتباعها أثناء البحث. بهذه الطريقة، تضمن مرحلة التمهيش حماية البحث من الانتحال، وتوضح للقارئ مصادر المعلومات والأدلة، مما يرفع من قيمة البحث العلمي ومصداقيته.